

مشروع الصندوق الاجتماعي العراقي للتنمية

Social Fund for Development Project

الملخص التنفيذي

1. مقدمة

مع التحرير الأخير للموصل من عصابة داعش الإرهابية، يواجه العراق فرصة تاريخية للمصالحة الوطنية من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية وبرامج النمو والانتعاش الاقتصادي. إن إعادة الثقة بين الدولة ومواطنيها تعتمد بشكل كبير على قدرة الحكومة العراقية على توفير الأمن والوظائف والنمو الاقتصادي لجميع العراقيين، مع التركيز على الفقراء، والمجموعات الضعيفة منهم، وكذلك ملايين النازحين داخل أوطانهم (IDPs). لقد شرعت الحكومة العراقية في تنفيذ العديد من الإصلاحات الشاملة لبرامج الحماية الاجتماعية. كان من أبرزها التحول من استهداف الشرائح إلى الاستهداف المباشر للفقراء في برامج المساعدات الاجتماعية، مما أسهم في تحسين التواصل مع الفقراء؛ وأما الأمر الآخر فهو إصدار قانون الضمان الاجتماعي المتكامل الجديد، الذي من المتوقع أن يكون له جملة من الآثار الايجابية على حركة القوى العاملة، وكذلك على الترشيح المالي في صندوق المعاشات التقاعدية.

واستكمالاً لهذا العمل، طلبت الحكومة العراقية، ممثلة بوزارة التخطيط (MOP)، دعماً مالياً من البنك الدولي من أجل إعداد وتمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD)، لكي يتم تمويل المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية، وخلق فرص العمل للفقراء والمجموعات الأكثر ضعفاً في العراق.

وقد أظهرت الحكومة العراقية إلتزامها ودعمها لهذه العملية التنموية، وبالتالي قامت بتشكيل فريق وطني رفيع المستوى للتوجيه والتنسيق من أجل تطوير ومأسسة الصندوق الاجتماعي للتنمية. وتمخض عن ذلك تشكيل خمسة فرق فنية للعمل على الجوانب المختلفة للصندوق. لقد قامت هذه الفرق بدورها بتطوير التصميم الموضوع للصندوق، وكذلك مشروع قانون الصندوق الاجتماعي للتنمية. حيث يتم تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب ذلك القانون، كمؤسسة مستقلة لا تعمل بموجب لوائح الخدمة المدنية.

ففي الوقت الذي يتم فيه صياغة وإصدار قانون الصندوق التنموي المستقل، ستبدأ وزارة التخطيط، وعلى المستويين المركزي والمحلي، وتحديدًا من خلال "المديرية العامة لاستراتيجية الحد من الفقر" بتطبيق أنشطة الصندوق في ثلاث محافظات في السنة الأولى من حياة المشروع. ومن ثم التوسع إلى أربع محافظات أخرى في السنة الثانية، وانتهاءً بشمول بقية المحافظات العراقية ابتداءً من السنة الثالثة لتنفيذ المشروع.

تتمثل الأهداف التنموية للمشروع فيما يلي: (1) تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ و(2) زيادة فرص العمل على المدى القصير، في المجتمعات المستهدفة.

الأسباب الموجبة لإعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع (ESMF)

يصنف المشروع ضمن الفئة البيئية "B"، وذلك وفقاً لأحكام سياسة البنك الدولي للتقييم البيئي (OP/BP 4.01).

سيضمن المكون الأول من المشروع مشروعات فرعية لتنفيذ أعمال إعادة التأهيل في جميع المحافظات المستهدفة. سوف تستهدف هذه المشاريع الفرعية الخدمات الأساسية والضرورية للتعليم والصحة والمياه والبنية التحتية الاقتصادية والقدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية. ومع ذلك، فهذه الأنشطة عبارة عن أعمال مدنية صغيرة النطاق، حيث يتوقع أن تسفر عن تأثيرات بيئية واجتماعية طفيفة، رغم أنها محدودة المناطق ويمكن التخفيف منها وإدارتها بالشكل الصحيح.

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يتم تحديد الأنشطة بتفاصيلها ومواقعها. و مع ذلك، فقد قام البنك الدولي بإعداد خطة عمل الضمانات البيئية والاجتماعية، والتي ستكون بمثابة خارطة الطريق لإعداد وثائق الضمانات التفصيلية اللاحقة الخاصة بالمواقع. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تطوير دليل تنفيذ المشروع من قبل وزارة التخطيط.

ونتيجةً لما سبق، شرعت وزارة التخطيط في إعداد هذه الوثيقة، وهي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF). حيث تقدم هذه الوثيقة الإرشادات اللازمة بشأن: (1) النهج البيئي/ الاجتماعي الواجب اتباعه أثناء تنفيذ المشروع؛ (2) أدوات ووثائق الضمانات البيئية/ الاجتماعية المناسبة؛ و (3) الإطار العام للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية ومراقبتها.

تقدم وثيقة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) هذه، التدابير الأساسية للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية التي قد تنتج عن أنشطة المشروع أثناء التنفيذ. كما تتضمن هذه الوثيقة أداة لتصنيف المشاريع الفرعية وما هو مطلوب من أجل إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المبسطة لها (ESMPs). بالإضافة إلى ذلك، تعرض الوثيقة الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية، ومتطلبات المراقبة، واحتياجات بناء القدرات، وما يصاحبها من كلف تقديرية، بالإضافة إلى الأحكام الخاصة باستبعاد المشاريع الفرعية ذات التصنيف البيئي (A).

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تم إعداد إطار سياسة إعادة التوطين غير الطوعي (RPF)، كإجراء وقائي، لمعالجة أي قضايا تتعلق باستخدام الأراضي والعقارات، سواءً كان طوعياً بموافقة أصحاب العقارات، أو غير طوعي، وهو مستبعد الحدوث، وما يصاحب ذلك من تأثير على سبل العيش اليومية، ومتطلبات التعويض عن أي خسائر، وفقاً للبنود التشغيلية لسياسة البنك الدولي لإعادة التوطين غير الطوعي (OP/BR 4.12) والأنظمة العراقية ذات الصلة. ستخضع جميع الوثائق والدراسات الخاصة بالتصدي للآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها للموافقات العراقية، وكذلك الأنظمة الصادرة عن البنك الدولي ذات العلاقة. كما سيتم الإفصاح عن وثائق ESMF و RPF محلياً عن طريق وزارة التخطيط، وكذلك على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي بما يتماشى مع سياسة الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة للبنك الدولي.

2. وصف المشروع

تمتد فترة تنفيذ هذا المشروع على مدار 5 سنوات، حيث ستقوم وزارة التخطيط بتنفيذه وإدارته خلال ال 3 سنوات الأولى، إلا أنها ستشمل بقية المحافظات من خلال المؤسسة المستقلة للصندوق الاجتماعي من أجل التنمية. يتألف المشروع من المكونات الرئيسية التالية:

المكوّن 1: تمويل المشاريع المجتمعية الفرعية

يهدف هذا المكون إلى تحسين فرص وصول المجتمعات المتأثرة إلى الخدمات الأساسية. حيث سيتم من خلال هذا المكون تمويل المشاريع الفرعية على المستوى المحلي، وهي عبارة عن مجموعة من المشاريع الفرعية الصغيرة التي تتعلق بتوفير الخدمات الأساسية والضرورية للمجتمع، والتي سيقوم المجتمع المحلي بتحديدتها وترتيب أولوياتها، بمساعدة منظمات المجتمع المحلي/ المنظمات غير الحكومية. سيعتمد انجاز هذه المشاريع الفرعية على توفير فرص عمل لأبناء المجتمع المحلي، بمن فيهم المجموعات الضعيفة، واستخدام اليد العاملة المحلية، والتركيز على استخدام وشراء المواد المتوفرة في الأسواق المحلية، ما أمكن. تشمل المجالات الخدمائية والاساسية الهامة التي سيتعامل معها المشروع، كلاً من أعمال البنية التحتية الخفيفة وأعمال الصيانة وإعادة التأهيل المحدودة في المدارس ومراكز الرعاية الصحية، ومرافق المياه وشبكتها، والمحال التجارية، قنوات الري في المزارع، والطرق الزراعية والفرعية، وغيرها مما سيتم تحديده لاحقاً. سيبدأ العمل بهذه المشاريع الفرعية الخدمائية في كل من محافظات المنى، وصلاح الدين، ودهوك، خلال السنة الأولى. ومن ثم التوسع إلى أربع محافظات أخرى، وهي نينوى، وبغداد، وذي قار، والقادسية، خلال السنة الثانية من حياة المشروع. ثم سيصار إلى تعميم هذه المشاريع الفرعية لتشمل جميع المحافظات الثماني عشرة بحلول العام الخامس من المشروع.

ستأخذ عملية اختيار المجتمعات المستهدفة (على مستوى ناحية) بعين الاعتبار درجة الحاجة الماسة للمساعدة، وعدد المستفيدين المحتملين في تلك المناطق. حيث ستقوم أسس الاختيار بناءً على حجم السكان الإجمالي، ومستوى الخدمات التي يتم الوصول إليها من قبل أفراد المجتمع.

هنالك العديد من المعايير التي تحدد أهلية المشاريع الفرعية، ومنها: يجب أن تخدم المشاريع الفرعية السكان المستهدفين، ويجب أن تعطي إنزماً واضحاً بضمان المشاركة الفعالة العادلة من قبل جميع الشرائح المستفيدة، في تنفيذ واستدامة تلك الأعمال؛ ويجب أن تكون المشروعات الفرعية مجدية فنياً، وممكنة من الناحية المالية، وتحظى بالقبول الاجتماعي.

المكوّن 2: دعم أنظمة التمويل الأصغر

يهدف هذا المكون إلى دعم إنشاء برنامج التمويل الأصغر، من خلال المساعدات الفنية وبناء القدرات، وهو جزء من المشروع الأكبر "الصندوق الاجتماعي للتنمية"، وذلك من خلال المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات. سيتم تقديم الدعم إلى الحكومة العراقية فيما يتعلق بـ: (1) تعزيز القدرة على إدارة مؤسسات التمويل الأصغر التي ستشارك في الصندوق في المستقبل، (2) مراجعة البيئة التنظيمية للسماح لمؤسسات التمويل الأصغر بالعمل في السوق دون التسبب بتشوّهات؛ (3) وضع إطار للتمويل المنظم يسمح بتدفق الأموال من الصندوق إلى مؤسسات التمويل الأصغر بطريقة مستدامة، مع تحقيق أهداف "الصندوق الاجتماعي للتنمية".

وبمجرد أن يتم تنفيذ هذا العنصر، فإنه سيسمح برسملة قطاع مؤسسات التمويل الأصغر بالاستناد إلى الممارسات الجيدة التي من شأنها ضمان ما يلي: (1) التوعية والاتصال المناسبين؛ (2) الاستدامة؛ و (3) التأثير.

المكوّن 3: بناء القدرات والتطوير المؤسسي

سيوفر هذا المكون الدعم الشامل لتنفيذ وإدارة المشاريع طوال فترة حياة المشروع، لإنشاء وتشغيل "الصندوق الاجتماعي للتنمية". وسيشمل هذا المكون: (1) دعم وزارة التخطيط في إدارة وظائف الصندوق خلال مرحلة الإعداد وأنشطة إدارة المشروع المختلفة؛ (2) توفير أدوات التطوير المؤسسي لدعم استقلالية "الصندوق الاجتماعي للتنمية" في نهاية المطاف؛ (3) بناء قدرات الحكومات المحلية، والمجتمعات، والمنظمات غير الحكومية؛ و (4) التعاقد مع المنظمات غير الحكومية لإجراء تقييمات اجتماعية واقتصادية للمجتمعات المحلية.

سوف يتم دعم موضوع النوع الاجتماعي وإيلائه الدور الرئيسي عبر جميع مكونات المشروع. حيث من المتوقع أن يتم إبراز النوع الاجتماعي ضمن المجالات التالية: (1) إيصال الصوت، ودعم كيان المرأة من خلال إشراك النساء في مجموعات التنمية المجتمعية، المؤمل تشكيلها، وكذلك التمثيل العادل في مجلس أمناء الصندوق الاجتماعي للتنمية؛ (2) إجراء تقييمات اجتماعية واقتصادية مراعية

للاعتبارات المبنية على النوع الاجتماعي؛ (3) مشاورات هادفة ودورات تدريبية وتجمعات مجتمعية أخرى للنساء؛ (4) تطوير خطط عمل النوع الاجتماعي على مستوى المجتمع؛ (5) زيادة فرص حصول الفتيات على التعليم في إطار المشاريع الفرعية للتعليم؛ (6) تحسين الحصول على الرعاية الصحية للأمهات في المشاريع الفرعية الصحية؛ (7) إدراج مؤشرات خاصة بكل من الجنسين وجمع البيانات المفصلة في إطار النتائج للرصد والمتابعة.

يشتمل المشروع على العديد من المزايا والآثار الايجابية، وأهمها مايلي:

بعض الآثار الايجابية المنتظرة من المشروع:

- ستؤدي أعمال البنية التحتية الزراعية البسيطة إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية في المزارع المحلية
- سيؤدي تحسين الطرق الزراعية والفرعية إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المنتجات الزراعية في الأسواق، مما يزيد من دخل المزارعين
- ستؤدي أعمال تنظيف وصيانة الطرق إلى زيادة حجم تبادل السلع والخدمات بين مجتمعات المشروع والأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى ارتفاع إجمالي في فرص العمل ومستويات الرفاهية
- زيادة المشاركة المجتمعية في اختيار المشاريع واتخاذ القرارات، وتشجيع مشاركة الفقراء والمهمشين والنساء على وجه الخصوص
- توفير فرص عمل على المدى القصير، بمن فيهم النساء، وذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة
- ستسهم أعمال إعادة تأهيل المدارس وإصلاحها في زيادة معدلات إلتحاق الأطفال بالمدارس، ممن فاتتهم السنوات الدراسية بسبب العنف والتهميش
- ستسهم أعمال إعادة تأهيل المرافق الصحية أو تحسينها في الجهود المبذولة للحد من النفقات الصحية من خلال زيادة تقديم الرعاية الوقائية للمواطنين
- بناء التماسك والتعاون الاجتماعي وتعزيز الثقة والشفافية بين المواطنين والحكومة

سيتم تنفيذ المشروع في غضون خمس سنوات. وفيما يلي جدول زمني مقترح والميزانية المرصودة لتنفيذ المكونات الرئيسية:

جدول 1: التوزيع الزمني والمالي للمكونات الرئيسية للمشروع

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	الميزانية (مليون دولار أمريكي)
مرحلة التأسيس للمشروع في وزارة التخطيط					
المكوّن 1: تمويل المشاريع المجتمعية الفرعية					
المثنى، صلاح الدين، دهوك	نينوى، بغداد، القادسية، ذي قار	السليمانية، كركوك، اربيل، ديالى، الأنبار، بابل، كربلاء، واسط، النجف، ميسان، البصرة			
المكوّن 2: دعم أنظمة التمويل الأصغر					
دعم السياسات والأنظمة والمساعدة الفنية					
بناء قدرات الوزارة والمشروع لعمليات إدارة مؤسسات التمويل الأصغر					
أنظمة إدارة المعلومات ومراقبة مؤسسات التمويل الأصغر					
المكوّن 3: بناء القدرات والتطوير المؤسسي					
إدارة المشروع (بما فيها تكاليف التشغيل)					
التطوير المؤسسي للمشروع					
دعم الحكومات المحلية					
دعم المنظمات غير الحكومية					
المجموع					300.00

3. المظاهر البيئية والاجتماعية

البيئة الفيزيائية

يسود العراق مناخ حار وجاف، يمتاز بفصل صيفي طويل، حار، وجاف، وبفصل الشتاء القصير البارد. يعتبر شهر كانون ثاني الأبرد في السنة (تتراوح درجات الحرارة فيه من 5 إلى 10 درجة مئوية). أما شهر آب، فهو الأكثر حرارة (تصل فيه درجة الحرارة إلى 30 درجة مئوية وأكثر). كما يبلغ متوسط درجة الحرارة القصوى في شهري تموز وأب حوالي 43 درجة مئوية، ولكن خلال موجات الحر، قد تصل درجات الحرارة إلى نحو 49 درجة مئوية. العواصف الترابية شائعة في فصل الصيف. كما أن درجة الحرارة العالية والرياح تجتمعان معاً ليرفعان من درجة التبخر، وبشكل كبير إلى حوالي 10 ملم يومياً خلال أشهر حزيران، تموز، وأب. أما بالنسبة للرياح، فيسود في العراق نوعان منها، رياح "الشرقي" وهي رياح جافة ومتربة ذات هبات قوية، تصل في سرعتها نحو 80 كم/ ساعة، وتحدث خلال الأشهر من نيسان إلى أوائل حزيران، ومن أواخر أيلول وحتى تشرين ثاني. أما النوع الآخر، فهي رياح "الشمالي"، وهي رياح شمالية غربية ذات سرعات ثابتة، وتحدث من منتصف حزيران وحتى منتصف أيلول. أما فيما يتعلق بالأمطار، فيمتد 70% من متوسط هطول الأمطار في البلاد بين شهري تشرين ثاني وآذار. إلا أن الأشهر غير الماطرة تمتد من حزيران وحتى آب. ومع ذلك، تتراوح شدة الأمطار بين محلية إلى عنيفة، حيث تسبب حدوث الفيضانات.

تعتبر جودة الهواء المتدنية من المشاكل الكبيرة التي تعاني منها مختلف المناطق في العراق، وهي ناتجة في الغالب عن مصادر متحركة، وأنشطة صناعية، ومولدات كهربائية خاصة، وحركة سير كثيفة للمركبات، وحرق النفايات، وتقطيع الأشجار، ومختلف الصناعات وقطاع النفط، بالإضافة إلى عدم وجود أنظمة معالجة مناسبة، وأسباب أخرى عديدة. إن معدلات انبعاث غازات الاحتباس الحراري (GHGs) بشكل عام، وغاز الميثان بشكل خاص، في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى. ومن جهة أخرى، تشكل الضوضاء أيضاً مشكلة، حيث ترتبط بحركة مرور المركبات، خاصة في المناطق الحضرية.

تتوافر موارد المياه في الغالب من خلال أحواض المياه الجوفية، التي تنتشر من الشمال إلى الجنوب على طول نهري دجلة والفرات. ومع ذلك، يمكن ملاحظة ورصد تدني نوعية المياه في تلك الأحواض المائية بسبب طرح مياه الصرف الصحي فيها. ومن ناحية أخرى، يتراوح نصيب الفرد من المياه ما بين 110 إلى 460 لتر/ يوم. ومع ذلك، لا تصل خدمات معالجة المياه في الوقت الحالي إلى جميع العراقيين. في عام 2016، يحصل حوالي 86% من سكان المناطق الحضرية وكذلك نحو 66% من سكان الريف على مصدر مياه محسن عبر شبكة توزيع المياه في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يتم حفر آبار المياه الارتوازية على نطاق واسع لدعم الاحتياجات المائية للزراعة.

ينتج العراق حوالي 31,000 طن من النفايات الصلبة كل يوم. حيث يقدر معدل تولد النفايات الفردي بما يزيد عن 1.4 كيلوجرام. وتبقى مشاكل سوء إدارة النفايات الصلبة موضع قلق كبير في البلاد، حيث أن أنظمة إدارة النفايات البلدية قديمة جداً، وتقتصر خدمات الجمع على المناطق الحضرية داخل الحدود الإدارية للبلدية فقط. كما تنتشر مكبات النفايات غير المهينة هندسياً، مما يزيد القطاع تعقيداً.

البيئة الحيوية

هناك العديد من المناطق الإيكولوجية الأساسية والثانوية التي تنتمي إلى عالم الـ Palearctic في العراق، والذي يشكل معظم الأنظمة البيئية على اليابسة. تشمل المناطق الإيكولوجية الخمس الرئيسية التي تشكل الجزء الأكبر من العراق على:

- مستنقعات الطمي الملحية لدجلة والفرات
- الصحراء العربية والسهوب (East Sahero-Arabian Xeric)
- صحراء السهوب في بلاد ما بين النهرين
- غابات السهوب في جبال زاغروس

يعتبر حوضي دجلة والفرات من أهم النظم البيئية المائية على اليابسة في العالم لما تحتويه من الموائل الهامة في أقصى الجنوب (الأهوار). يحتوي النظام أيضاً على أحواض كبيرة تضم العديد من المناطق الهامة للطيور. ومن الأمثلة المعروفة، بحيرات دربندخان والموصل والثرثار والرزازة. يعد نهر دجلة أحد أكبر أنهار الشرق الأوسط الذي يمتد لأكثر من 1,900 كم، منها 1,415 كم داخل العراق. بينما يتشكل نهر الفرات من ملتقى نهري فرعيين، وهما: نهر كاراسي ونهر مراد. ومن ناحية أخرى، يبلغ إجمالي طول نهر الفرات من مصدر نهر مراد إلى نقطة إلتقائه مع نهر دجلة حوالي 2,940 كم، منها 1,159 كم داخل العراق.

فيما يتعلق بالحيوانات، تلقى هذه اهتماماً كبيراً من قبل الوكالات الوطنية والدولية، حيث تضم مناطق المشروع مجموعة من الطيور ذات الاهتمام، وهي 417 نوعاً، منها 182 نوعاً مهاجراً عبر العراق و 27 نوعاً إضافياً من الطيور الجواله. ومن بين هذه الأنواع من الطيور، هنالك 18 نوعاً من الطيور تستدعي الحماية، ومعظم هذه الطيور تم اثبات أو احتمال كونها داجنة.

أما فيما يتعلق بالأسماك، فقد تم حالياً تسجيل حوالي 106 نوعاً منها في العراق (بما في ذلك الأنواع التي تعيش في المياه العذبة والعبارة إلى البحار)، ومن هذه الأنواع 53 من الأسماك البحرية. لا يتوفر إلا القليل عن الأنواع الحيوانية الأخرى ذات الأهمية العالمية، ومنها، الحشرات، واليرمانيات، والزواحف، والثدييات.

أما بالنسبة للنباتات، تسود في حوضي دجلة والفرات النباتات المائية على ضفاف النهر مثل القصب. لم يتلق الغطاء النباتي المنتشر في النظام الحيوي للصحراء العربية، والعربية الشرقية، أي دراسة تقريباً في السنوات الأخيرة. من المحتمل وجود أنواع أخرى عديدة من النباتات التي تتكيف بشكل نادر مع البيئة الصحراوية (الشجيرات الصغيرة) في بلاد ما بين النهرين. أما في النظام الحيوي لمنطقة الشرق الأوسط (السهوب)، فتعتبر الأعشاب الطبية، ونباتات الميرامية، من أهم الموائل العشبية. وخلال الصيف يجلب العديد من البدو قطعانهم إلى الشمال للاستفادة من أعشاب الربيع والصيف.

الجوانب الاقتصادية-الاجتماعية

يبلغ عدد سكان العراق حوالي 39 مليون نسمة وفقاً لتقديرات عام 2018، بمعدل نمو سكاني يبلغ 2.5%. تشكل الفئات العمرية (0-9 ، 10-19) أعلى النسب في المجتمع. حيث تشكل الإناث ما يقرب من نصف السكان. ففي عام 2016، كانت النسبة المئوية للأسر التي ترأسها المرأة 10.5% على المستوى الوطني. كما أثرت العمليات الإراهية والطرده والنزوح القسري على النساء بشكل خاص. وقد أدى ذلك إلى أعداد مرتفعة من النساء اللاتي تزلن أو تطلقن في أسرهن. وقد أثرت الصراعات الأخيرة بشدة على المجموعات الجندرية الضعيفة، بما في ذلك النساء / الفتيات، والمسنون، والأطفال، مما أدى إلى تشريد نحو 51% من النساء عن ديارهم. من شأن العواقب التي أفرزتها الصراعات الأخيرة أن تؤثر بشكل سلبي على عجلة التنمية في البلاد.

في عام 2014، بلغت البطالة بين الرجال ما نسبته 8.4%، بينما بلغت النسبة بين النساء 21.9%. ومن الجدير بالذكر بأن معدل البطالة بلغ ذروته في الفئة العمرية 15-19، حيث وصلت النسبة إلى 24.5%، بينما بلغت البطالة أدنى مستوياتها 2.9% بين الفئة العمرية 60-64.

وقد بدأت الحكومة العراقية في إطلاق العديد من برامج إعادة التأهيل، والتمويل الصغير، والمشاريع المدرة للدخل في أعقاب الأزمات الأخيرة. من ضمن الفئات العمرية القادرة على العمل في المجتمع العراقي، هنالك 14% فقط من الإناث. وهي أقل بكثير من حدود المشاركة في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وهي 22%. كما ارتفعت البطالة إلى 10.8% في عام 2016. مقارنة مع 10.6% في العام السابق. هنالك تفاوت كبير في معدلات العمالة الناقصة في العراق على مستوى المحافظات. ويمكن تفسير ذلك من خلال الطبيعة المختلفة للعمل والأنشطة الاقتصادية السائدة في كل منطقة.

لقد بلغ متوسط دخل الفرد الشهري في العراق 330.3 ألف دينار عراقي، عند سعر السوق، وفقاً للدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية نصف السنوية للعام 2014. كما بلغ متوسط الدخل على المستوى الأسري 1,875.4 ألف دينار عراقي، وبلغ متوسط الإنفاق 1,960.7 ألف دينار عراقي في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش. ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل الفقر من 19% بنهاية عام 2013، إلى 41% في عام 2014.

أما فيما يتعلق بعمالة الأطفال، فقد بلغت نسبة الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية 6-14 عاماً ما نسبته 3.5% من مجموع الأطفال عند هذه الفئة العمرية. علاوةً على ذلك، فقد بلغت نسبة الأطفال الذين تغيّبوا عن حضور سنة دراسية كاملة 70% بسبب النزوح، في العام 2014. حيث شكلت معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي (من سن 6 - 11) في المدارس الحكومية والخاصة والوقفية ما نسبته 97% وكانت في بغداد. بينما سجلت أدنى نسبة إلتحاق 72% في الأنبار، لنفس العام.

4. الاطار السياسي، والقانوني، والتنظيمي

تم تحديد مجموعة من التشريعات العراقية ذات الصلة بتنفيذ المكونات المختلفة للمشروع. كما تم تحديد معايير وقواعد فنية أخرى تتعلق بمراقبة جودة الهواء والضوضاء والتصريف إلى المسطحات المائية خلال دورة حياة المشروع. حيث تم إلحاق هذه المعايير بالتقرير الرئيسي لاطار العمل البيئي والاجتماعي (ESMF). وفيما يلي استعراض سريع للتشريعات المعمول بها:

- الدستور العراقي
- قانون وزارة التخطيط، رقم 19 – 2009
- خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022
- قانون التمكين الاقتصادي من خلال مشاريع توليد الدخل، رقم 10 – 2012
- قانون الحماية الاجتماعية، رقم 11 – 2014
- قانون العمل، رقم 37 – 2015
- قانون الاستملاك، رقم 12 – 1981
- قانون الصحة العامة، رقم 89 – 1981
- قانون الصحة العامة / التخزين الآمن وتداول المواد الكيميائية، تعليمات رقم 4 – 1989
- قانون حماية وتحسين البيئة، رقم 27 – 2009
- قانون حماية وتحسين البيئة في اقليم كردستان العراق، رقم 8 – 2008
- قانون حماية الحيوانات والطيور البرية، رقم 21 – 1997
- قانون الغابات، رقم 30 – 2009
- القرار الرئاسي بشأن قطع الأشجار، رقم 1 – 1991
- لائحة الحفاظ على الموارد المائية، رقم 2 – 2001
- تعليمات حماية جودة الهواء المحيط، رقم 4 – 2012
- المحددات الجديدة للوقاية من تلوث الأنهار وطرح المياه العامة، رقم 25 – 1967
- قانون الآثار، رقم 55 – 2002
- التقييم البيئي – قانون البيئة رقم 37 – 2008
- تعليمات المعايير البيئية للمشاريع ومراقبة ملاءمة تنفيذها، رقم 3 – 2011

كما قدم التقرير الرئيسي عرضاً مقتضباً لمسؤوليات عدد من الدوائر العاملة في الميدان، على مستوى المحافظات، والتي تتعلق بتنفيذ المشروع:

جدول 2: مصفوفة المسؤوليات الميدانية

<ul style="list-style-type: none"> - تحديد مستوى تقييم الأثر البيئي المطلوب للمشاريع الفرعية - مراجعة تقارير تقييم الأثر البيئي (EIA) وخطط الادارة البيئية (EMP) - إصدار التصاريح البيئية 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الصحة والبيئة (الحكومة المركزية) - مجلس حماية البيئة (حكومة كردستان العراق)
<ul style="list-style-type: none"> - القيام بعمليات التفتيش الميداني ومراقبة التنفيذ الفعلي لخطط الإدارة البيئية (EMP) على الأرض، وكذلك تطبيق نظام المخالفات ضد الانتهاكات البيئية. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجالس المحلية لحماية وتحسين البيئة - مجالس حماية البيئة في محافظات كردستان العراق
<ul style="list-style-type: none"> - التنسيق بين المجالس والسلطات المحلية لحماية البيئة (البلديات، والمحافظات، ومديريات العمل والشؤون الاجتماعية، إلخ) 	<ul style="list-style-type: none"> - مجلس حماية وتحسين البيئة - لجان حماية وتحسين البيئة في محافظات كردستان العراق
<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة الأمراض السارية - توفير اللقاحات للعمال والمجتمعات المضيفة - توفير الرعاية الطبية لجميع أفراد المجتمع من خلال مراكز وبرامج الرعاية الصحية المحلية 	<ul style="list-style-type: none"> - مديريات الصحة (الحكومة المركزية وحكومة كردستان العراق)

- توفير برامج توعية للمجتمعات	
الإشراف على سوق العمل المحلي رصد انتهاكات العمل وفقاً لقانون العمل التفتيش الميداني للقوى العاملة غير القانونية (بما في ذلك عمالة الأطفال) التفتيش الميداني لتدابير الصحة والسلامة المهنية استقبال الطلبات الخاصة ببرامج المساعدات المختلفة (فرص العمل، المساعدة في تأمين سبل العيش، التمويل الأصغر، الدعم النقدي، وغيرها)	مديريات العمل والشؤون الاجتماعية (الحكومة المركزية وحكومة كردستان العراق)

فيما يلي السياسات التشغيلية للبنك الدولي ذات العلاقة بالمشروع، بالإضافة إلى مراجع أخرى صادرة عن مجموعة البنك الدولي، وتختص بتمويل المشاريع الاستثمارية، والوصول إلى المعلومات، والصحة والسلامة المهنية:

- تمويل المشاريع الاستثمارية، 2013 – OP/BP 10.00
- سياسة البنك الدولي بشأن التقييم البيئي، OP/BP 4.01
- سياسة البنك الدولي الخاصة بمصادر الإرث الثقافي، OP/BP 4.11
- السياسة التشغيلية لإعادة التوطين القسري، 2013 – OP/BP 4.12
- سياسة البنك الدولي بشأن الوصول إلى المعلومات
- المبادئ التوجيهية للصحة والسلامة البيئية، الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) – 2008

تختص الفوارق الرئيسية بين التشريعات الوطنية العراقية والتشريعات الخاصة بالبنك بالجوانب التالية:

- متطلبات وأحكام إعداد تقارير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)
- متطلبات إجراء الاستشارة المجتمعية
- متطلبات إعادة التوطين القسري
- متطلبات الإفصاح عن المعلومات

5. الاستشارة المجتمعية

تم استشارة ابناء المجتمع وأصحاب العلاقة، كما في الجدول أدناه، باستخدام استبيان مصمم مسبقاً باللغة العربية. حيث تم اختيار اسلوب إجراء المقابلات الفردية لأسباب أمنية، وبسبب الجغرافيا الواسعة الانتشار لحدود المشروع. لعبت المديريات المحلية في وزارة التخطيط دوراً هاماً في الوصول إلى المناطق المستهدفة والتوسع إلى النواحي والقرى الصغيرة.

جدول 3: المشاركون في الاستشارة المجتمعية

المنطقة	تاريخ إجراء المقابلات	عدد المشاركين
محافظة المنى قضاء الوركاء، وناحية الهلال	14 - 18 كانون أول 2018	141
محافظة صلاح الدين قضاء العلم	14 - 18 كانون أول 2018	115
محافظة دهوك ناحية به ادري، وقرية بيبافا في قضاء كوسرك	23 - 29 كانون ثاني 2019	123

تضمن الاستبيان معلومات كافية عن مكونات المشروع وأنشطته وآثاره الإيجابية. وعلاوةً على ذلك، أظهر موظفوا وزارة التخطيط في الميدان القدرة العالية على شرح المزيد عن مكونات المشروع، والفوائد المتوقعة، والأسئلة المطروحة للإجابة، حيث تم وضع هذه الأسئلة بطريقة سهلة لقياس آراء المشاركين حول طبيعة الجوانب البيئية والاجتماعية الاقتصادية والآثار المتوقعة (يحتوي التقرير الرئيسي على نسخة من الاستبيان).

باختصار، توضح التغذية الراجعة من المشاركين مستوى جيد من الثقة والتعاون تجاه تنفيذ الأنشطة المقترحة في مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية. لقد تمكن المشاركون من تقييم الآثار السلبية المتوقعة على البيئات الفيزيائية والبيولوجية والثقافية، وصحة المجتمع، وسلامة العمال، وظروف العمل، ونظافة مواقع العمل أثناء التنفيذ. بالإضافة إلى إشراك الفئات الضعيفة/ المهمشة في فرص إعادة التأهيل، حيث كانت الآثار طفيفة بتقدير المشاركين. ومع ذلك، أظهر المشاركون بعض القلق بشأن فعالية وعدالة اختيار الفئات المستهدفة والمستفيدة من المشروع. جنباً إلى جنب مع بعض الانعكاسات السلبية المتوقعة على أسعار السوق، والقدرة على المشاركة في السوق المحلي، والقدرة على تسديد القروض الصغيرة. كما لوحظت مخاوف أكبر نسبياً فيما يتعلق بتدفق العمالة غير المحلية، واحتمالية زيادة الإزعاج/ الاضطراب في الأحياء القريبة نتيجةً لتنفيذ أنشطة إعادة التأهيل المختلفة. والأهم من ذلك، أن الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات لم يظهروا سوى القليل من المخاوف بشأن احتمالية الاستيلاء غير الطوعي على الأراضي، أو اللجوء إلى الترحيل من أجل تسهيل / إقامة الأعمال المدنية الصغيرة، حيث يتوقع أن تكون بعض الأماكن مشغولة بالمواطنين (إن وجدت) ، على الرغم من أن التعويض غير العادل مقابل خسارة الأصول أو القدرة على الوصول إلى وسائل وموارد كسب الرزق يمكن أن يبرز كمشكلة برأي المشاركين.

مشاركة أصحاب العلاقة

تعتبر مشاركة أصحاب العلاقة طيلة فترة تنفيذ المشروع حاسمة للغاية، لضمان تحقيق الآثار الإيجابية للمشروع، وكذلك لضمان وصول الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى قنوات الشكوى المتاحة. يجب أن تبدأ خطة مشاركة أصحاب العلاقة بتحديد الفئات المختلفة ذات العلاقة، ويشمل هذا بشكل أساسي جميع الأشخاص والمجموعات المتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر من المشروع، والأشخاص والجماعات الذين قد يشاركون في التنفيذ، والذين قد يؤثر عليهم على اتخاذ القرارات، وكذلك الأشخاص والمجموعات المهتمين بالمشروع. ويشار إلى مجمل هذه الفئات بالأشخاص المتأثرين. ومن الأهمية بمكان تحديد المجموعات الضعيفة في المرحلة المبكرة من المشروع، وينبغي أن يشمل ذلك كلاً من فئات الشباب، والعاطلين عن العمل، والنساء، والأطفال، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين.

ينبغي إجراء المشاورات للأشخاص المتأثرين من مجريات وأنشطة العمل ضمن المكون 1 من المشروع، وذلك قبل البدء بالمشروع الفرعي، وأثناء تنفيذه. كما يجب أن يكون التواصل مع أصحاب العلاقة مستمراً (أي بمعنى أن يكون على مدار فترة حياة المشروع). هذا وتشمل قنوات الاتصال مع الأشخاص المتأثرين عقد اللقاءات الجماعية، والفردية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي،

والنشرات المنبثقة عن إدارة المشروع، واللوحات الاعلانية والنشرات المحلية في المحافظات. بالإضافة إلى رسائل البريد الإلكتروني والهاتف والمراسلات الرسمية.

آلية معالجة المظالم (GRM)

تهدف آلية معالجة المظالم المقترحة لهذا المشروع إلى حل المشكلات التي قد تحدث خلال فترات التنفيذ، بسرعة وكفاءة ودقة عالية. حيث يجب أن توفر عناصر هذا النظام جميع الوسائل المناسبة لجمع الوثائق والمستندات المرتبطة بالشكوى، وتبيان الأدلة، والتحقق في المشكلة، وتحديد القرارات النهائية. وفي هذا الصدد، يتميز نظام آلية معالجة المظالم الفعال بما يلي: التنوع (جميع أنواع المشاكل والمظالم)، وضوح الإجراءات، الاستجابة السريعة، والسماح بالاتصال والتواصل مع أصحاب الشكوى.

عادةً ما يلجأ مقدموا الشكاوى إلى قنوات الشكاوى لأسباب عديدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتقديم خدمات غير كاملة، والإجراءات غير الواضحة، والمعاملة غير اللائقة / غير العادلة من قبل الموظفين، والضرر (البيئي و/ أو الاجتماعي) الذي قد يلحق بالأفراد أو المجموعات نتيجة لتنفيذ أنشطة المشروع.

يجب أن يتم العمل على حل الشكاوى بمجرد استلامها، أو إجراء المزيد من التحقيق فيها. ومن ثم يتم فرز الشكاوى وفقاً لطبيعتها ودرجة تعقيدها. يجب إعطاء استجابات سريعة ومباشرة للاستفسارات البسيطة من قبل الموظف المختص خلال فترة زمنية أقصاها 3 – 6 أيام عمل. كما يجب توثيق الشكاوى وحفظها حسب الإجراءات المتفق عليها. في حين ينبغي تطبيق تدابير أكثر شمولاً في حالة استقبال القضايا المعقدة. ويشمل ذلك التحقيق الميداني والتواصل مع الإدارات العليا، لاستحصال القرارات النهائية، وذلك ضمن إطار زمني لا يتعدى 20 يوم عمل. بعد الانتهاء من الإجراءات، يتم إغلاق الشكاوى، وإدخال المعلومات في النظام، بما في ذلك الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها، والنتائج النهائية. وأخيراً، يتم إخطار المشتكي بالنتيجة والإجراء المتخذ فوراً وإبلاغه بإمكانية الاعتراض على الإجراء لدى الجهات القضائية. يرجى الرجوع إلى الإجراءات التفصيلية الواردة في تقرير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الرئيسي.

وبالإضافة إلى مكتب إدارة المشاريع في وزارة التخطيط، ومديرياتها المنتشرة في المحافظات، وفرق التنمية المجتمعية (CDGs) يمكن أيضاً معالجة الشكاوى المقدمة عن استخدام نافذة الشكاوى المتاحة لدى البنك الدولي.

6. إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

لقد تم تصنيف مستوى المخاطر الاجمالية لمشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية فيما يخص الجوانب البيئية والاجتماعية على أنها "كبيرة/ جوهريّة". حيث يعزى ذلك في معظمه إلى الجوانب الاجتماعية من المشروع. فبالنسبة للمكون الأول للمشروع، ترتبط التحديات الاجتماعية الرئيسية بعملية تحديد واختيار مجموعات العمل في مناطقها، وفعالية التمثيل والمشاركة، وخاصة بالنسبة للمجموعات السكانية الأقل حظاً، وما يصاحب ذلك من عدم رضى عن عدالة توزيع المشاريع واختيار المستفيدين. بالإضافة إلى ما يمكن تحقيقه لاستعادة الثقة مع الحكومي. أما الآثار الأخرى فهي تشغيلية، مثل التوقع بحدوث تأخير في تنفيذ أنشطة المشاريع الفرعية وتدني الجودة، وضعف الاجراءات الأمنية في مناطق المشروع. ومن ناحية أخرى، قد تظهر بعض الآثار السلبية المتعلقة باستخدام الأراضي غير الطوعي أثناء تنفيذ المشروع، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن المشروع سيتضمن استخداماً طوعياً لبعض الأراضي الخاصة بموافقة أصحابها قبل البدء بالتنفيذ، على الرغم من ذلك قد تبرز بعض المشاكل المتعلقة بالتعويض عن الاضرار المؤقتة. علاوةً على ذلك، قد تشمل المخاطر إمكانية عمل الأطفال/ العمل القسري أو القضايا المرتبطة بتدفق العمالة غير المحلية إلى مناطق العمل.

يقدم الجدول التالي موجزاً عن التأثيرات البيئية والاجتماعية السلبية المتوقعة وتدابير الإدارة.

جدول 4: إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

الآثار	درجة التأثير	الإجراءات التخفيفية
<i>المكون 1: تمويل المشاريع المجتمعية الفرعية</i> الآثار المتعلقة بالصحة والسلامة العامة		
1	متوسط، مباشر، على المدى القصير	<ul style="list-style-type: none"> - تجنب النقل اليدوي للكميات الكبيرة من المواد والمعدات الثقيلة - تنفيذ الضوابط الإدارية أثناء العمل، بما في ذلك توفير ما يكفي من الوقت والظروف المناسبة للراحة - تطبيق ممارسات التوظيف الجيد في مكان العمل، والتخلص من الحطام وتنظيف الانسكابات بشكل منتظم - تحديد مواقع الأسلاك الكهربائية والكوابل المكشوفة في مناطق العمل والممرات - استخدام أنظمة السقالات المناسبة وأنظمة الوقاية من السقوط، والتدريب عليها - استخدام معدات الحماية الشخصية المناسبة (PPE)، بما في ذلك الخوذات والسترات والقفازات والأقنعة والأحذية الواقية عند الضرورة - التحقق من أي تفريغ أو تماس كهربائي، وعدم القيام بالصيانة إلا من قبل أشخاص متخصصين - استخدام معدات الحماية الشخصية الخاصة بالكهرباء عند الحاجة - تجنب تكليف العمال غير المهرة للقيام بأعمال تتطلب خبرات خاصة - توفير برامج التدريب على رأس العمل للتعويض عن أي نقصان بالخبرة
2	متوسط، مباشر، على المدى القصير	<ul style="list-style-type: none"> - توفير المراقبة والفحص وبرامج التطعيم - توفير العلاج في الموقع أو في مرافق الرعاية الصحية المجتمعية - التخلص من تجمعات المياه الراكدة غير الصالحة للاستخدام، وتطبيق برامج مكافحة ناقلات الأمراض - وضع لافتات تحذيرية مناسبة وكافية على طول مواقع تنظيف الشوارع والحفریات الجانبية - التعاون مع المجتمعات المحلية والسلطات المسؤولة لتحسين شواخص المرور ووضوحها - عدم ترك أكوام الأتربة ومواد البناء الأخرى بدون عزل أو تغطية مناسبة - تجنب حرق النفايات في مواقع العمل - تجنب أو تقليل القيادة عبر المناطق المأهولة والطرق الخطرة خلال النهار - تنبيه السائقين حول حدود السرعة المسموحة، ومراقبة الإلتزام بذلك - تقليل حركة المرور ما أمكن عن طريق الشراء من الأسواق المحلية
الآثار البيئية		
3	متوسط، مباشر وغير مباشر، وعلى المدى	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد برامج جمع ومعالجة النفايات المتاحة في المنطقة - تقليل حجم النفايات وإعادة استخدام المواد وتدويرها ما أمكن

الإجراءات التخفيفية	درجة التأثير	الأثار	
<ul style="list-style-type: none"> - وضع الإجراءات والضوابط التشغيلية للتخزين في الموقع - عزل النفايات السائلة والزيوت، ومعالجة التدفقات المحتوية على الرواسب والزيوت قبل الطرح - الطرح عبر شبكة الصرف الصحي فقط بعد مطابقة النوعية مع الحدود المسموحة - مراقبة جودة المياه الجوفية التي يمكن أن توجد بالقرب من مناطق العمل للتأكد من عدم وجود تلوث - التخفيف من انحدار الأسطح للسيطرة على جريان المياه وما تحويه من ملوثات ورواسب، والعمل على توفير قنوات تصريف مناسبة - إعادة زرع الغطاء النباتي إن أمكن بعد الانتهاء من العمل - تعديل أوقات العمل، أو تعليق الأنشطة في حال هطول المطر والرياح الشديدة 	<ul style="list-style-type: none"> - المتوسط والبعيد 		
<ul style="list-style-type: none"> - التقيد بمعيار أقل تصريف ممكن - الإلتزام بالنقل القانوني وطرح المواد بشكل قانوني في المكبات المرخصة - البقاء على اتصال مع السلطات المعنية في حال الحوادث - رفع الوعي بأهمية الحياة الطبيعية 	<ul style="list-style-type: none"> - متوسط، مباشر وغير مباشر، وعلى المدى المتوسط والبعيد 	تعريض الكائنات الحية للخطر	4
الأثار المترتبة على الموروث الثقافي			
<ul style="list-style-type: none"> - تعريف العمال بأهمية الموضوع والتبعات القانونية - وضع تعليمات بسيطة وواضحة في حال الاكتشافات الأثرية بالصدفة - الاتصال بالسلطات المسؤولة عند الاكتشاف - تعليق أعمال الحفر والتواصل الفوري في حال الاكتشاف 	<ul style="list-style-type: none"> - متوسط، مباشر، وعلى المدى القصير 	إلحاق الضرر بالأشياء ذات القيمة التاريخية/ الثقافية (المكتشفات والأماكن الأثرية)	5
الأثار الاقتصادية-الاجتماعية			
<ul style="list-style-type: none"> - توفير مستوى كافٍ من التمثيل للفئات الضعيفة في الميدان من خلال إشراك منظمات غير حكومية و/أو منظمات المجتمع المدني المناسبة وذات الخبرة - ضمان أخذ آراء المجموعات الضعيفة في الاعتبار عند التخطيط لبرامج العمل - توفير قنوات مفتوحة وفعالة لمعالجة الشكاوى (GRM) 	<ul style="list-style-type: none"> - متوسط، غير مباشر، وعلى المدى المتوسط 	التمثيل غير العادل للمجموعات المجتمعية المهمشة والأقل حظاً	6
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان اختيار برامج العمل ضمن أعلى أولويات التنمية المحلية، وبحسب المنطقة - ضمان التوزيع العادل لحزم العمل/ فرص العمل داخل المناطق المحتاجة - ضمان التشاور الكافي مع مجموعات المجتمع المحلي، وقيادات المجتمعات المحلية والعشائر - توفير مستويات كافية من الأمن والحراسة في الموقع - توفير قنوات مفتوحة وفعالة لمعالجة الشكاوى (GRM) 	<ul style="list-style-type: none"> - متوسط، مباشر وغير مباشر، وعلى المدى القصير 	النزاعات الداخلية بين المجتمعات المجاورة، والافتقار للأمن	7
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الرقابة على سوق العمل، من خلال القيام بعمليات تفتيش منتظمة - وضع شروط عمل أكثر صرامة على المقاولين وأصحاب الأعمال - توفير قنوات مفتوحة وفعالة لمعالجة الشكاوى (GRM) - إنفاذ العقوبة ضد الانتهاكات 	<ul style="list-style-type: none"> - متوسط، مباشر وغير مباشر، وعلى المدى القصير 	القضايا المتعلقة بالعمالة وسوق العمل	8
<ul style="list-style-type: none"> - تحديد أماكن العمل بعيداً بما فيه الكفاية عن المناطق المأهولة بالسكان - تنظيم ساعات العمل، وتقديم تعليمات واضحة حول الحركة في جميع أنحاء المنطقة - يجب أن يخضع العمال للمراقبة الصحية، بما في ذلك التطعيم عند الضرورة - ضمان مشاركة المجتمع المحلي أثناء التخطيط لحزم وبرامج العمل المختلفة، بمساعدة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة 	<ul style="list-style-type: none"> - متوسط، مباشر، وعلى المدى القصير 	القضايا المتعلقة بحركة العمال في المنطقة	9
<ul style="list-style-type: none"> - الرصد من خلال الزيارات غير المعلنة، والتقارير الميدانية، واستشارة إدارة البرنامج - اعتماد نهج استهداف مختلط، من خلال النظر في المواقع الأكثر فقراً مع أكبر عدد من المستفيدين المحتملين، والنازحين داخلياً، والعائدين - تقييم الفقراء باستخدام قواعد البيانات الموجودة في وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> - متوسط، غير مباشر، وعلى المدى المتوسط والبعيد 	التمييز في اختيار الوظائف بسبب العرق، الدين، الثقافة، اللياقة البدنية، الجنس، العمر	10

الإجراءات التخفيفية	درجة التأثير	الأثار	
- ضمان وجود نظام شكاوى مناسب وإجراءات تصحيحية سارية المفعول			
- تفعيل سياسة البنك الدولي إعادة التوطين غير الطوعي (OP/BP 4.12) كإجراء احترازي - اعداد تقارير خطط عمل إعادة التوطين غير الطوعي، المفصلة منها والموجزة، وبالتوافق مع متطلبات السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم OP/BP 4.12 - تأسيس وتشغيل نظام معالجة المظالم (الشكاوى)	- طفيف، مباشر وغير مباشر، وعلى المدى القصير	القضايا المتعلقة باستملاك الأراضي	11
- تفعيل سياسة البنك الدولي إعادة التوطين غير الطوعي (OP/BP 4.12) كإجراء احترازي - اعداد تقارير خطط عمل إعادة التوطين غير الطوعي، المفصلة منها والموجزة، وبالتوافق مع متطلبات السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم OP/BP 4.12، بما فيها خطط التعويض - تأسيس وتشغيل نظام معالجة المظالم (الشكاوى)	- متوسط، مباشر، وعلى المدى القصير والمتوسط	القضايا المتعلقة بتعويض الأشخاص المتأثرين بالمشروع	12
<i>المكون 2: دعم أنظمة التمويل الأصغر</i>			
- التأكيد على معدلات الأجر المقترحة للعمالة الماهرة وغير الماهرة ومراقبتها، وبالتعاون مع الجهاز الحكومي، وقادة المجتمع، ورجال الأعمال والتجار المحليين إبقاء الأجر أقل من سعر السوق بهدف جذب الأفراد العاطلين عن العمل والمجموعات المهمشة والأقل حظاً - دراسة الاقتصاد المحلي وبشكل منتظم خلال فترة المشروع، للتأكيد على المستويات المناسبة للأجر - التشاور مع الأطراف الأخرى المنفذة للمشاريع المشابهة للتخفيف من التوتر الذي قد ينشأ بين المجتمعات المستفيدة بشأن اختلاف الأجر - تسهيل وتوضيح طرق دفع الأجر بما فيه الكفاية للمستفيدين	- متوسط، غير مباشر، وعلى المدى البعيد	تضخم ونشوء الأسعار في الأسواق المحلية	13
- اقتصار سلسلة التوريد على السوق المحلي قدر الإمكان - توفير ما يكفي من المعلومات الترويجية للمستفيدين - زيادة الحملات التسويقية للمنتجات المحلية من خلال القنوات الاعلامية المتاحة	- متوسط، غير مباشر، وعلى المدى المتوسط والبعيد	ضعف الإمدادات (المواد الأولية) وضعف الطلب على المنتجات والخدمات محلياً (حيثما وجدت تلك الأنشطة التجارية)	14
- تقديم المشورة الفنية لأصحاب/ طالبي الأعمال - توفير وسائل كافية للتسويق - توفير المزيد من الإجراءات الميسرة والمبسطة لأصحاب القروض لتسديد أقساطهم	- متوسط، مباشر، وعلى المدى المتوسط والبعيد	زيادة عبء الديون، وضعف المدخولات على الأسر المستفيدة، والصعوبة في تسديد القرض	15

7. المتطلبات المؤسسية

ستتبع مسؤوليات تنفيذ المشروع ضمن صلاحيات وزارة التخطيط خلال السنتين الأوليين. وستقوم اللجنة العليا للحد من الفقر بتقديم التوجيهات اللازمة، في حين ستضطلع مديرية الحد من الفقر بمسؤولية التنفيذ المباشر، على المستوى المركزي. خلال هذه الفترة، سيتم إنشاء فريق إدارة المشروع، ورفده، على الأغلب، بالموارد المتوفرة حالياً، وبالتالي سيصار إلى تشكيل مكتب إدارة المشاريع (PMO). وعلاوةً على ذلك، ستقوم العديد من مديريات وزارة التخطيط المنتشرة في المحافظات بالتنفيذ على المستوى المحلي.

كما سيتم تزويد مكتب إدارة المشاريع بالموارد اللازمة، بما في ذلك الإدارية منها، والمشتريات، والمالية، والاتصالات، والرصد والتقييم، فضلاً عن مسؤولي الحماية البيئية والاجتماعية. وتشمل المسؤوليات ضمان استدامة العمليات والصيانة، وتوفير الارشاد والتوجيه للمجموعات المجتمعية، بالإضافة إلى الرصد والتقييم.

وفي الميدان، سيتم تعيين المزيد من المهندسين للإشراف على تنفيذ إجراءات الحماية البيئية والاجتماعية. بالإضافة إلى تعيين عدد من المتخصصين البيئيين والاجتماعيين لإعداد تقارير الامتثال الميداني من قبل المقاولين.

وعند إنشاء مؤسسة الصندوق الاجتماعي للتنمية، سيكون هنالك مجلس أمناء، بالإضافة إلى المكاتب التابعة للصندوق الاجتماعي في مختلف المحافظات العراقية. ويشمل ذلك أيضاً مجموعات التنمية المجتمعية وإشراك المنظمات غير الحكومية للتوسط مع المجتمع وتسهيل الإجراءات.

الاحتياجات التدريبية:

- متطلبات إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) وإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) وكيفية تصنيف المشاريع الفرعية، ومكاشفة النتائج
- نظرة عامة على محتويات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)، بما في ذلك قائمة المشاريع الفرعية الايجابية
- تدابير التخفيف والرصد والتنفيذ وإعداد التقارير
- استهداف واختيار المستفيدين، وحفظ السجلات
- الاستشارات المجتمعية، وتصميم وتشغيل أنظمة الشكاوى
- الممارسات الإدارية الفضلى في الموقع، البيئية منها، والاجتماعية، والمهنية

أدوات تصنيف المشاريع الفرعية والدراسات اللازمة:

كقاعدة عامة، لا يتطلب المشروع، بأي من عناصره ومكوناته، القيام بإعداد دراسات مفصلة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIAs). حيث أن الأنشطة الفرعية يجب أن تكون ضمن التصنيف B، ولن يتم السماح بقيام مشروع فرعي يدخل ضمن التصنيف A. علاوةً على ذلك، لا يتوقع أن تتطلب أي من المشاريع الفرعية اطلاق إجراءات حماية إضافية للبنك الدولي غير تلك التي تم تحديدها في هذه المرحلة. وفيما يلي الأدوات المقترحة لتصنيف ومراقبة المشاريع الفرعية:

- قائمة المراقبة الميدانية للجوانب البيئية والاجتماعية، بحسب خطة الإدارة البيئية والاجتماعية: وهي للمشاريع الفرعية التي تؤدي إلى تأثيرات بيئية واجتماعية منخفضة الأهمية نسبياً. وهي بالتالي تحقق أدنى متطلبات التحقق البيئي والاجتماعي خلال مرحلة التنفيذ
- خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) الخاصة بالموقع: بالنسبة للمشاريع الفرعية التي تؤدي إلى تأثيرات بيئية واجتماعية ذات أهمية متوسطة نسبياً
- تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) الخاص بالموقع: بالنسبة للمشاريع الفرعية التي تؤدي إلى تأثيرات بيئية واجتماعية كبيرة نسبياً
- خطط عمل إعادة التوطين المفصلة/ والموجزة (RAP/ ARAP): بالنسبة للمشاريع والأنشطة الفرعية التي تؤدي إلى أنشطة إعادة توطين مؤقتة و / أو دائمة، بما في ذلك استخدام الأراضي.

يقوم البنك الدولي بعد ذلك بمراجعة نتائج تصنيف المشاريع الفرعية والدراسات اللازمة لها، وبناءً عليه يتم تأكيد الأدوات والدراسات المطلوبة، وإعدادها، واستشارة أصحاب العلاقة بشأنها، ومكاشفة نتائجها على المجتمع. بعد الموافقة المستحصلة على الأدوات والدراسات اللازمة للمشاريع الفرعية من قبل البنك الدولي و/أو الحكومة العراقية، يتم إعداد وتنفيذ والإشراف على تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMPs).